"الشفافية" تطلق لاءاتها للنواب :لا لتفتيت قانون النزاهة وإدخال اختصاصات جديدة وتعدد الأجهزة

26 مارس 2012م: القبس،راشد الشراكي،أطلقت جمعية الشفافية الكويتية الحملة الوطنية «أنا أحب الكويت.. وأكره الفساد»، والتي تهدف الى اقرار اقتراح «قانون الهيئة العامة للنزاهة» الذي اعدته جمعية الشفافية الكويتية بمشاركة 90 متطوعاً ومتطوعة وجمعيات النفع العام والاتحادات العمالية والطلابية، وتستهدف جميع اعضاء مجلسي الامة والوزراء.

واشار رئيس الجمعية صلاح الغزالي في المؤتمر الصحفي الذي عقد مساء امس الاول للاعلان عن اطلاق الحملة، الى اوضاع الفساد في الكويت رغم توقيع الكويت على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003، ومصادقة مجلس الامة عليها في عام 2006، ولم يتم تطبيقها حتى الآن.

واشار الغزالي الى ان من اوضاع الفساد التي تشهدها الكويت هي فضائح الايداعات المليونية، وفضائح التحويلات الخارجية، وفضائح تهريب الديزل، وغيرها كثير في القطاع النفطي، وشبهات في عدة وزارات وجهات حكومية.

واستعرض الغزالي مسيرة اقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة عبر دورات مجلس الامة منذ مجلس 2008 وما قبله وحتى الآن، وقيام جمعية الشفافية باعداد اقتراح قانون تعارض المصالح واقتراح قانون حماية المبلغ، ثم التنسيق مع نواب وتقديمهما برلمانيا، وفي حكومة 2010 تم تحديد وزير العدل مسؤولا عن هذا الملف بعد بيان جمعية الشفافية (قوانين مكافحة الفساد أيتام على موائد مجلس الوزراء)، وفي عام 2010 طلبت اللجنة التشريعية والقانونية دمج القوانين الاربعة في قانون واحد، فقدمت الجمعية اقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة وفي مطلع 2011 وجهت 27 جمعية واتحاد طلبا الى سمو رئيس مجلس الوزراء لمقابلته، وحث الحكومة على الاسراع في اقرار القانون ولم تتم المقابلة.

الذمة المالية

واضاف انه في ابريل 2011 طلبت الحكومة تأجيل باب الذمة المالية سنتين أو ثلاث سنوات والموافقة على باقي القانون.

واشار الى انه في حكومة ديسمبر 2011 اثناء الانتخابات وافقت الحكومة على مشروع قانون شبيه بدرجة كبيرة بمشروع جمعية الشفافية، فصدر بيان من الجمعيات والاتحادات بالموافقة عليه والمطالبة باصداره في مرسوم قانون ضرورة، مثمنا دور وزير العدل السابق احمد المليفي الذي تبنى اصدار القانون وموافقة مجلس الوزراء عليه، وانه كان من المفترض اقراره، الا ان ما شهدته الساحة انذاك من مشاحنات ادى الى انشغال الحكومة، وانعقدت الانتخابات قبل اقرار القانون، لافتا الى ان الامل منعقد على حكومة 2012، مشيرا الى انهم التقوا سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي اعلن ان الحكومة عند تعهدها باصدار القانون.

هيئة النزاهة

واستعرض الغزالي مختصر قانون الهيئة العامة للنزاهة الذي يشمل اربعة ابواب، اولها الهيئة العامة للنزاهة، مشيرا الى ان الخاضعين للقانون هم مجلس الامة

والمجلس البلدي وديوان المحاسبة والمجلس الاعلى للقضاء، والقضاة والنيابة، والقانونيون في الفتوى والتحقيقات والبلدية والمجالس واللجان التي تشكل بمرسوم، ومجلس الوزراء والقياديون في الوزارات والادارات الحكومية، والشركات التي تملك فيها الدولة اكثر من 25% والجمعيات التعاونية والاندية الرياضية.
ولفت الى انها تلحق بمجلس الوزراء ولا يجوز لاي شخص او جهة التدخل في شؤونها، على ان يكون هدفها تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، ومنع الفساد وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحماية اجهزة الدولة من الرشوة، ومنع الواسطة وارساء الشفافية والنزاهة في المعاملات المالية والادارية، وحماية المبلغين عن الفساد وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات في مكافحة الفساد، وتشجيع منظمات المجتمع المدني للمشاركة في محاربة الفساد.
واشار الغزالي الى ان امام اللجنة التشريعية والقانونية حاليا مشروع قانون في شأن مكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية، (مقدم من حكومة الشيخ ناصر المحمد - وأعلنت الحكومة الحالية سحبه)، واقتراح بقانون هيئة مكافحة الفساد (مقدم من الطبطبائي، المسلم، اليحيى، المطر، والحربش) وهو قانوني يلبي 15% من المطلوب، وفقا لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، واقتراح قانون الذمة المالية (مقدم من نواب في كتلة العمل الشعبي)، وهو غير مقبول من المجتمع المدني لأسباب دستورية وعملية، واقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة (مقدم من الطريجي، الشاهين، الكندري، العدساني، والدلال)، وهو متوافق مع اقتراح المجتمع المدني، واقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة (مقدم من عبدالصمد، الدويسان، القلاف، الراشد، والفضل)، وهو متوافق مع اقتراح المجتمع المدني، واقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة (مقدم من الغانم)، وهو متوافق مع اقتراح المجتمع المدني، ونحن بانتظار المشروع الحكومي.
اللاءات الخمس
واشار الغزالي ان لديهم خمس لاءات، وهي «لا» لتفتيت قانون الهيئة العامة للنزاهة لعدة قوانين، و«لا» لإدخال اختصاصات اخرى على اعمال الهيئة، و«لا» لزج القضاء في الاعمال التنفيذية للهيئة، و«لا» لتعدد الاجهزة المعنية في تنفيذ مكافحة الفساد، و«لا» لنصف قانون او ثلاثة ارباع قانون.

الشفافية»: إقرار «النزاهة» مطلب 42 نائبا و «39» جمعية واتحادا ورابطة
9 ابريل 2012م:عالم اليوم،كتب حسين الجازع،اكدت جمعية الشفافية الكويتية بأن 42 نائبا و39 جمعية نفع عام واتحادا ورابطة يدعمون الحملة الوطنية ‘‘أنا أحب الكويت .. وأكره الفساد’’ والتي تهدف الى إقرار اقتراح ‘‘قانون الهيئة العامة للنزاهة’’ الذي اعدته الجمعية داعية باقي النواب وأعضاء الحكومة للعمل على اقرار القانون في الدور المنعقد .
وقد قال رئيس الجمعية صلاح الغزالي في اللقاء الذي جمع ممثلي 39 جمعية نفع عام واتحادات عمالية ، والذي عقد مساء أمس الأول لشرح الحملة وأهدافها إنه رغم

توقيع الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العام 2003م مصادقة مجلس الأمة عليها في العام 2006م لم يتم تطبيقها حتى الآن .
وأشار الى أوضاع الفساد في الكويت ومنها فضائح «الإيداعات المليونية»، وفضائح «التحويلات الخارجية» ، وفضائح تهريب الديزل، وغيرها كثير في القطاع النفطي، وشبهات في عدة وزارات وجهات حكومية.
واستعرض مسيرة اقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة عبر دورات مجلس الامة منذ مجلس 2008 وحتى الان ، لافتا الى ان جمعية الشفافية وفي مجلس 2006 قامت وبالتنسيق مع نواب بتقديم اقتراح قانون هيئة مكافحة الفساد واقتراح قانون الذمة المالية، موضحا انه تشكل تحالف مدني لإقرار قوانين مكافحة الفساد وبلغت الجمعيات والاتحادات المشاركة فيه 29 جهة.
واضاف: في مجلس 2009 قامت جمعية الشفافية بإعداد اقتراح قانون «تعارض المصالح» واقتراح قانون «حماية المبلّغ»، ثم التنسيق مع نواب وتقديمهما برلمانيا، وفي حكومة 2010 تم تحديد وزير العدل مسؤولا عن هذا الملف بعد بيان جمعية الشفافية (قوانين مكافحة الفساد أيتام على موائد مجلس الوزراء) وفي عام 2010 طلبت اللجنة التشريعية والقانونية دمج القوانين الأربعة في قانون واحد، فقدمت الجمعية اقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة.
وزاد: في أبريل 2011 طلبت الحكومة تأجيل باب الذمة المالية سنتين أو ثلاثة والموافقة على باقي القانون، معتبرة إياه كالابن اليتيم الذي لا يسأل عنه أحد، فرفض المجتمع المدني ذلك، وفي اكتوبر 2011 قدمت الحكومة مشروع قانون مكافحة الفساد والذمة المالية، ولكنها تراجعت فيه عن باب تعارض المصالح وباب حماية المبلغ، فرفض المجتمع المدني ذلك، وكان هناك مراوغة من الحكومة وفي الربع الأخير من 2011 حاولت اللجنة التشريعية والقانونية إنجاز القانون ولكنها لم تنجح بسبب الأزمات التي مرت فيها السلطة التشريعية وما شهدته اللجنة التشريعية من تعطيل متعمد .
وأشار الغزالي الى فترة ما بعد حل مجلس الامة في ديسمبر 2011، قائلا: في حكومة ديسمبر 2011 – أثناء الانتخابات – وافقت الحكومة على مشروع قانون شبيه بدرجة كبيرة بمشروع جمعية الشفافية، فصدر بيان من الجمعيات والاتحادات بالموافقة عليه والمطالبة بإصداره في مرسوم قانون ضرورة، مثمنا دور وزير العدل السابق احمد المليفي الذي تبني اصدار القانون وموافقة مجلس الوزراء عليه وانه كان من المفترض اقراره الا ان ما شهدته الساحة ادى إلى انشغال الحكومة وانعقدت الانتخابات قبل اقرار القانون ، وظلت قوانين مكافحة الفساد أيتام على مكاتب الوزراء ، لافتا الى ان الأمل منعقد على حكومة 2012، مشيرا الى انهم التقوا سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والذي اعلن ان الحكومة عند تعهدها باصدار القانون .
وأعلن الغزالي ان هناك لاءات خمسة للجمعية وهي : «لا» لتفتيت قانون الهيئة العامة للنزاهة لعدة قوانين، و«لا» لإدخال اختصاصات أخرى على أعمال الهيئة،

و«لا» لزج القضاء في الأعمال التنفيذية للهيئة، و«لا» لتعدد الأجهزة المعنية في تنفيذ مكافحة الفساد، ولا لنصف قانون أو ثلاثة أرباع قانون.
بدوره قال ممثل جمعية المهندسين الكويتية المهندس حمود الزعبي ، ان الجمعية تساند وبكل قوة مشروع القانون ، ولها على امتداد تاريخها مواقفها الثابتة ضد الفساد ودعواتها المتكررة بمكافحته والقضاء عليها ، مؤكدا حرص الجمعية ودعمها الكامل للحملة التي أطلقتها جمعية الشفافية .
من جانبه قال ممثل جمعية المعلمين الكويتية د. بدر ناصر ان الشعب الكويتي مع مشروع القانون ويسانده ويطالب بإقراره ، لافتا الى ان الاختلاف قد يكون في وجهات النظر فقط والتي نتمنى أن تصب في مصلحة الكويت .
اما ممثل الجمعية الكيميائية د. عبد العزيز النجار فأكد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير الايجابي على المجتمع ، لافتا الى انه اذا أردنا النهوض بمؤسساتنا التشريعية والتنفيذية فلابد ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها ، ليكون لها دور أساسي في مكافحة الفساد .
بدوره قال ممثل جمعية الدفاع عن المال العام احمد العبيد: أمام الأغلبية البرلمانية فرصة للنجاح لم ولن تتاح لأي مجالس نيابية ، واذا لم تنجح في اقرار هذا المشروع الذي كان شعارا لغالبية اعضاء المجلس أثناء الانتخابات ، فسيكون من المستحيل اقراره في اي مجلس آخر ، مشيرا الى ان هناك التزامات تشريعية واخلاقية على المجلس تجاه الشعب الكويتي، وعليهم اقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة ، داعيا الى الابتعاد عن الغيرة السياسية حتى لا يضيع المشروع .
ممثل جمعية الصحافيين دهيران أبا الخيل قال: كل الشكر لجمعية الشفافية على هذه الجهود ، مشيرا الى انه يجب ترجمة شعار الحملة " أنا احب الكويت .. وأكره الفساد" الى فعل على أرض الواقع من خلال الدور الايجابي لمجلس الامة في مكافحة الفساد الذي بات ينخر في جميع مؤسساتنا الحكومية . وقال ممثل جمعية المقومات الأساسية لحقوق الانسان د. يوسف الصقر، نحن مع المشروع قلبا وقالبا ، مثمنا دور الجمعية في دعوة هذا الكم من مؤسسات المجتمع المدني ، لافتا الى انه حصاد جيد وثمرة تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ، مشيرا الى العلاقة فيما بين مشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة وحماية المال العام وبين حقوق الانسان ، ومعلنا دعوة اخرى بضرورة اقرار الهيئة الوطنية لحقوق الانسان .

رئيس الحكومة لوفد «الشفافية»: لا تراجع عن مواجهة كل ما يمسّ ثوابتنا

10 ابريل 2012م:كونا - استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء في قصر السيف أمس، رئيس مجلس ادارة جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي وعددا من أعضاء الجمعية، وذلك بمناسبة تنظيم الجمعية حملة «أنا أحب الكويت وأكره الفساد».
وأكد سموه أن حماس الشباب في كل الانشطة والمجالات، يرسخ الاستقرار وازدهار دولة القانون والمؤسسات، وان مجلس الوزراء لن يبخل في دعمه للمبادرات الشبابية والنقابية، مؤكدا أن مثل هذه المبادرات من شأنها أن تعين المسؤولين في مختلف

القطاعات الحكومية والأهلية على اكتشاف مَواطن الخلل ومعالجتها، كما أنها تنمي ثقافة العمل التطوعي بين افراد المجتمع.
وأشار سموه الى أهمية التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة في تقديم رسالة مجتمعية سامية، تصل الى جميع الشرائح والفئات في المجتمع حتى يتفهم المواطنون كل الخطوات الإصلاحية، ويتابعونها خطوة خطوة، منبها الى ضرورة توافق جميع المبادرات مع الدستور والمعايير الدولية ذات الصلة.
وقال سموه: إننا نعمل من اجل بلدنا وشعبنا، ولن نرضى بما يضر مصالح الوطن والمواطن، ولا مجال للتراجع في مواجهة كل ما يمسّ الثوابت الوطنية والحكومة في كل أجهزتها ومؤسساتها ليست حكرا على طائفة او قبيلة بعينها، وانما هي تخدم الشعب وفقا للصلاحيات التي كفلها الدستور، مع تعاون كامل ومرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

احمد السعدون و أربعة نواب آخرون يقترحون إنشاء الهيئة العامة للنزاهة استنادا لمقترح جمعية الشفافية

15 ابريل 2012م:عالم اليوم،تقدم النواب أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري وعبدالله الطريجي وأسامة المناور وفيصل اليحيى باقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة للنزاهة مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، علماً بأن هذا الاقتراح بقانون مستمد من الاقتراح الذي أعدته جمعية الشفافية الكويتية مع عدد من جمعيات النفع العام بعد إدخال بعض التعديلات عليه.